

أثر تنويع الاقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية

إعداد

مركز البحوث والمعلومات

ديسمبر 2021م

فهرس المحتويات

	مقدمة
الإطار العام	الفصل الأول
الإطار النظري	الفصل الثاني
جهود التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة	الفصل الثالث
تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد السعودي وأهم الفرص الإستثمارية	الفصل الرابع
تنافسية الإقتصاد السعودي	الفصل الخامس
الإستراتيجية الوطنية للإستثمار في المملكة العربية السعودية وتطلعات رؤية 2030	الفصل السادس
أهم التحديات القائمة التي تواجه بيئة الإستثمار بالمملكة العربية السعودية	الفصل السابع
النتائج والتوصيات	الفصل الثامن
	المراجع

مقدمة

إستندت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على ثلاثة محاور أساسية تركز على المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وعندما أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها، وضعت الاستثمارات المحلية والأجنبية في أولوياتها، وأصبح الاستثمار محورا رئيسا لا يعزز «الرؤية» فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وحيث تتمتع المملكة حالياً بقطاعات واسعة مهيأة للاستثمارات بكل أنواعها، فهناك ما لا يقل عن 18 قطاعاً محلياً في عمق التوجه الاستثماري، وهي قطاعات متنوعة تشمل الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والترفيه والنقل والتصدير وإعادة التصدير وغيرها. يضاف إلى هذا المشهد العام، التحولات الإجرائية والتنظيمية التي إتخذتها حكومة المملكة الرشيدة لدعم وجذب الإستثمارات الأجنبية.

مما سبق أعدت هذه الدراسة الموجزة لتعطي للقارئ نبذة تعريفية موجزة عن تطورات قطاع الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في الوقت الراهن وأهم المخاوف والتحديات التي قد تواجه المستثمرين في ظل التحديات الحالية المحيطة بالإقتصاد المحلي والعالمية.

والله الموفق.

1 / مشكلة الدراسة:

يعد الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي في ظل التقلبات التي تتعرض لها الأسواق العالمية للطاقة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها طبيعة المرحلة الحالية عالمياً من تداعيات النظام العالمي الجديد، وإتجاه عدد من دول العالم إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية، بالإضافة إلى التحديات السياسية والمتغيرات السريعة التي تحيط بالمنطقة والتي لا تقل خطورة عن تلك التحديات الاقتصادية.

كما يمر العالم اليوم بالعديد من التقلبات الاقتصادية السريعة والحادة، ويواجه العديد من التحديات نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والمحافظة على مستويات الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتتسابق الدول نحو تحقيق مراكز متقدمة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بإختلاف تصنيفاتها من أجل المحافظة على قوة إقتصاداتها وتحسين مناخها الإستثماري وجذب الإستثمارات الأجنبية لديها والحفاظ على مستوى الرفاهية لمواطنيها وتمكينها لمعالجة التحديات والمشكلات التي تعترض طريقها. ولمواجهة كل هذه التحديات أطلقت حكومة المملكة العربية السعودية برامج رؤيتها لعام 2030م لتنويع مصادر الدخل القومي، وزيادة حصة مشاركة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وتهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية.

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في تردد بعض المستثمرين الأجانب عند الإستثمار في الاقتصاد السعودي بالفترة الحالية في ظل التحديات السابقة الذكر لاسيما ما يتعلق بتحديات جائحة كورونا المستجد، وأهمية إزالة تلك المخاوف والقلق لدى المستثمرين عبر القراءة النظرية المبسطة والمقارنة التحليلية للبيانات والمعلومات الإحصائية للوضع الراهن للإستثمار الأجنبي المباشر والمتأمل من الرؤية الطموحة 2030.

2 / الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مستجدات التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية، وتسليط الضوء على أهم الإنجازات المتحققة في هذا المجال وما يرتبط بتحسين مناخ المملكة الإستثماري.

3 / أهمية الدراسة:

للإستثمار بشكل عام والإستثمار الأجنبي بشكل خاص دور هام في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتشغيل للعمالة الوطنية في مختلف المجالات فضلاً عن أهمية تلك الإستثمارات في دعم القدرات التنافسية للمنظمات والمنشآت المحلية في مواجهة المنظمات العالمية.

وللمقاربة في سد الفجوة للموارد والامكانيات التي قد لا تتوافر في الدولة، وفي ضوء ما يعايشه العالم اليوم من عولمة وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحرير التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال وسعي الدول لتوفير مناخ مناسب للإستثمار العالمي، أصبح لزاماً على كل دولة

تسعى للرقى بإقتصادها ورفع الميزة التنافسية لها بين دول العالم ؛ تحرير أسواقها التجارية و المالية ووضع البرامج والسياسات التي من شأنها تحفز الاستثمار الأجنبي فيها ، ايماننا منها بدوره الهام في توسيع القاعدة الاستثمارية والحصول على التقنية والتكنولوجيا المتطورة والمعرفة التي تحتاج اليها في سبيل دعم الاقتصاد المعرفي ، وبالتالي الاستفادة من الخبرات التسويقية والادارية التي تمتلكها الشركات الدولية .

4 / المنهجية:

إنتهجت الدراسة منهج وأسلوب التحليل الوصفي في وصف ورصد العديد من الإنجازات والتطورات في مجال تحسين المناخ الإستثماري بالمملكة العربية السعودية.

5 / محددات الدراسة ونطاقها:

نظراً للارتباط بفترة زمنية محددة لإعداد هذه الدراسة؛ فقد تم الاعتماد على الأطر النظرية والمراجع والأدبيات السابقة والإحصائيات المرتبطة بموضوع البحث، والاقتصار على نطاق وحدود المملكة العربية السعودية.

مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الإستثمار بشكل عام على انه رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثماراً ثابتاً مثل ملكية الممتلكات، أو استثماراً متغيراً كالأسهم الممتازة والسندات⁽¹⁾، وللتبسيط بشكل أكثر؛ ممكن أن نعرف الإستثمار بأنه «جزء من الإدخار يتم توظيفه في شئ ما على أمل الحصول على الربح»⁽²⁾.

ومن التعريفات الأخرى للإستثمار: هو مبلغ مالي يستثمر بشيء ما؛ وخصوصاً في الأعمال التجارية التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة⁽³⁾. ويتفرع من هذا التعريف عدة تعريفات متنوعة وذلك وفق نوع الإستثمار المعني والهدف منه.

وبتسليط الضوء على ما يهمننا في هذه الدراسة من أدوات وأنواع الإستثمار بشكل أكثر تحديداً أو ما يسمى بالإستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن تعريفه بشكل شامل وفق ما قامت به بعض المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي عام 1993م) بأنه « ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الإستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة. بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسة»⁽⁴⁾.

ويعتبر هذا التعريف أكثر دقة وشمولية إذ يتم التركيز فيه على التفرقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لذا تبنت معظم الدول في تقاريرها الصادرة والمتعلقة بالإستثمار الأجنبي هذا التعريف. والبعض الآخر يعرف الإستثمار الأجنبي بأنه « قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات ». هذا ويتخذ الإستثمار الأجنبي أشكالاً عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو المساهمة في عمليات الدمج والتملك⁽⁵⁾.

أهداف الاستثمار بشكل عام

يسعى الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:⁽⁶⁾

1. توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم؛ حيث إن هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباح رأسمالية، وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.
2. المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية، فيكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.
3. الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المستثمرين على الاستثمارات التي تحقق

1. دراسة الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030م - غرفة الرياض - 2018م.

2. مصدر سابق في هامش رقم (1)

3. مصدر سابق في هامش رقم (1).

4. منتدى الرياض الاقتصادي، دراسة « تقييم الإستثمار في المملكة العربية السعودية» - 2011م ص13.

5. مصدر سابق في هامش رقم (1)

لهم أكبر العوائد الماليّة.

4. الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في الأسواق المالية؛ حيث يحرصون على اختيار استثمارات مرتفعة المخاطرة.

أهم مزايا جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإقتصاد المحلي : (7)

1. نقل التقنية الحديثة (التكنولوجيا) الحديثة إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات الجذب الإستثماري .
2. رفع كفاءة المهارات الفنية والإدارية للموارد البشرية الوطنية.
3. توفير عنصر رأس المال، لاسيما في الدول التي ينخفض لديها مستوى الادخار المحلي.
4. تهيئة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
5. الارتقاء بمستوى رفاهية المواطن من خلال توفير عدة بدائل بجودة عالمية.
6. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، سواء في الأسواق العالمية أو المحلية.
7. تشجيع الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير بما يدعم مواكبة التطورات التقنية والإقتصادية.

أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

بطبيعة الحال تختلف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر باختلاف طبيعته وتدفقاته وكذلك طريقة تأثيره، وفي هذه الدراسة سنعطي لمحة سريعة عن أنواع رئيسة من أشكال الإستثمار الأجنبي:

1. الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: (دخول مستثمر أجنبي للسوق المحلية لإنتاج نفس المنتج الذي ينتجه في موطنه الأصلي عبر شركته أو مؤسسته)، وهذا النوع من الاستثمار يلجأ إليه بعض المستثمرون الأجانب لتخفيف العوائق التجارية في وجه الشركة الأجنبية (رسوم وضرائب وخلافه).
2. الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي: (دخول مستثمر أجنبي السوق المحلية لإنتاج سلع وسيطة لإستخدامها في إنتاج السلع النهائية التي تنتجها الشركة في مقرها الأم وذلك بهدف تخفيض تكلفة إنتاج المنتج).
3. الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة (Greenfield) : ويحدث هذا النوع من الإستثمار عندما يبدأ مستثمر أجنبي بمشروع جديد، وهذا النوع من الإستثمار مطلوب في الدول المستضيفة لأنه عادة ما يجلب التكنولوجيا والتقنية والمعرفة ويخلق فرص عمل في الإقتصاد ويضيف قدرة إنتاجية جديدة .
4. الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الإستحواذ والإقتناء (Brownfield) : ويحدث هذا عادة عندما تتحول ملكية منشأة محلية قائمة إلى مستثمر أجنبي .

6. مصدر سابق في هامش رقم (1)

7. مصدر سابق في هامش رقم (1)

الشكل البياني رقم (1)

العناصر الأساسية الداعمة لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

تراخيص وإجراءات الإستثمار الأجنبي

- من أجل البدء بالنشاط التجاري في المملكة ، على راغب الإستثمار أولاً الحصول على رخصة مستثمر أجنبي
- تعد وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية هي الجهة المعنية بتحسين بيئة الإستثمار وتقديم كافة الخدمات للمستثمرين وإصدار التراخيص .
- تختلف أنواع تراخيص الإستثمار ولكل منها متطلباتها الخاصة ، مثل الحد الأدنى المقبول لرأس المال والحد الأقصى لرأس المال الأجنبي .
- يمكن لراغبين الإستثمار التقدم بطلب الحصول على ترخيص عبر الإنترنت على بوابة وزارة الاستثمار (إستثمر في السعودية)

النظام المالي المرتبط بالإستثمار الأجنبي

- هناك أربعة عناصر رئيسية للنظام المالي ذات أهمية لدى أي مستثمر أجنبي
- 1. ضريبة دخل الشركات : تنطبق على الملكية الأجنبية للشركة التي مقرها المملكة العربية السعودية مع تعيين معدل قانوني بنسبة 20% وهو أدنى مستوى بين مجموعة العشرين، و فرض حد أدنى للضريبة على الشركات العالمية بواقع 15% عن أعمالها بكل دولة تتواجد بها وفق الاتفاقيات العالمية المبرمة.
- 2. ضريبة الزكاة تطبق على مقر الشركة في العربية السعودية بنسبة 2.5% من قاعدة الزكاة
- 3. تطبيق ضريبة القيمة المضافة
- 4. الإستثمار في التأمينات الإجتماعية للموظفين السعوديين فقط .

اتفاقيات التجارة الدولية

- على الصعيد العالمي المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية وتلتزم بمزيد من تحرير نظم التجارة وتسريع الإندماج في الإقتصاد العالمي
- على الصعيد الإقليمي فإن المملكة العربية السعودية عضو في مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى
- على صعيد المعاملات الثنائية وقعت المملكة العربية السعودية معاهدات تتفادى الإزدواج الضريبي للدخل ورأس المال مع 29 بلد وكذلك الإتفاقيات الرامية إلى تعزيز وحماية إستثمارات مؤسسات طرف متعاقد واحد في إقليم الطرف الآخر مع 23 بلد حول العالم

المصدر: دراسة الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030م – غرفة الرياض – 2018م.

(8) بوابة خدمات الكترونية للمستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية

لتسهيل البدء بالنشاط الاستثماري حرصت المملكة العربية السعودية على مساعدة المستثمرين وأخذت بأيديهم خطوة بخطوة لبدء النشاط التجاري. فوفرت لهم التوجيه والإرشاد لكيفية لبدء النشاط التجاري من ناحية القوانين والتراخيص التي يجب الحصول عليها، ويمكن للمستفيد الدخول إلى منصة يراس حيث جمعت هذه المنصة كافة الخدمات الحكومية الالكترونية بصفحة واحدة من إصدار تراخيص وتقديم خدمات وغير ذلك.

8. المنصة الوطنية الموحدة (<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main>) + البوابة الالكترونية لوزارة الإستثمار

كما وفرت الحكومة للمستثمرين المساعدة من خلال تقديم الدعم المالي والدعم التوظيفي والدعم الضريبي، والعديد من الخدمات الأخرى من خلال بوابة خدمات للمستثمرين.

البوابة الإلكترونية لوزارة الإستثمار

تسعى البوابة الإلكترونية لوزارة الإستثمار إلى توحيد الجهود وإصدار التراخيص اللازمة في وقت قياسي وبشروط ميسرة، وتوفير معلومات وفرص إستثمارية متنوعة ومعيارية للمستثمرين عن السوق المحلي في المملكة العربية السعودية، وتوفير تقارير دورية ودراسات حالة، كما تقدم البوابة المساعدة والمشورة في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع وفي البحث عن مواقع أو أراضي تناسب المستثمر.

وتعتبر البوابة وسيلة ربط مع الجهات التجارية والصناعية، وتقدم للمستثمرين خدمات تنسيقية مع الجهات الحكومية وتقديم المشورة على وسائل التقديم على التراخيص والخدمات والتأشيرات المطلوبة للبدء بالعمل، كما تقدم البوابة خدمات التنسيق مع الجهات التمويلية لدراسة إمكانية التشارك والدعم.

منصة مراس

هو برنامج حكومي تابع للمركز السعودي للأعمال الاقتصادية والذي يهدف إلى تسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة لبدء الأعمال الاقتصادية وممارستها. توفر المنصة جميع الخدمات اللازمة التي تقدمها الجهات الحكومية والقطاع الخاص للبدء بالأعمال في يوم واحد، حيث تقدم المنصة أكثر من 200 خدمة إلكترونية بالترابط والتكامل مع 30 جهة حكومية، وبدلاً من 15 يوماً ومراجعة 8 جهات حكومية فيعام 2016 م، تمكّن أصحاب الأعمال من تأسيس الشركات إلكترونياً خلال 30 دقيقة فقط وبخطوة واحدة إلكترونياً في عام 2020م، ويستخرج السجل التجاري حالياً خال 180 ثانية.

منصة صناعي

هي منصة موحدة لمقدمي الخدمات وهي بوابة لتمكين المستثمرين. تقدم المنصة امتيازات فريدة خلال عملية الاستثمار مع ضمان التواصل المستمر والمتابعة الدورية للمشاريع. كما تبقي منصة صناعي المستثمرين المحتملين على اطلاع بالفرص الاستثمار الجديدة التي قد تهمهم. وتشمل الخدمات المقدمة طلب ترخيص صناعي ودعم التوظيف والإعفاء الجمركي والتخليص الكيميائي.

الأبحاث المتعلقة بالسوق السعودي

لضمان استمرارية العمل بجودة عالية واستمرار استقطاب المستثمر الأجنبي وتحفيز السوق السعودي للارتفاع بترتيب المملكة في المؤشرات والتقارير العالمية ذات العلاقة؛ عملت الحكومة السعودية على مراقبة السوق السعودي وإجراء الأبحاث المتعلقة فيه وتقييمه لتطويره ومعرفة جوانب الخلل ومعالجتها، ومعرفة مواطن القوة وتحفيز المستثمرين من خلالها.

كما أنشأت المركز الوطني للتنافسية بهدف تطوير البيئة التنافسية في المملكة وتحسينها، من خلال دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع العام والخاص وتحديدها وتحليلها، واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وذلك باتباع أفضل الأساليب والممارسات التي تؤدي إلى تعزيز تنافسية المملكة محلياً ودولياً.

دور غرفة الرياض في تحسين المناخ الإستثماري بالمنطقة:

أنشئت غرفة الرياض عام 1381هـ (1961م) لتقوم بدعم ورعاية القطاع الخاص في منطقة الرياض وتطوير وتنمية أنشطته من خلال خدمات متعددة مثل خدمات الاستثمار والمعلومات والتدريب وتنمية المهارات وتقديم الدراسات التطويرية والدراسات النوعية والاستشارات القانونية والفرص الاستثمارية والتجارية والفعاليات التثقيفية وحل المشكلات التي تواجهها منشآت الأعمال من خلال إجتماعات الطاولة المستديرة التي تعقدها الغرفة بشكل دوري مع كبار المسؤولين في الدولة من أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء ومحافظي ورؤساء الهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمجتمع الأعمال . وتسعى غرفة الرياض لدعم المناخ الإستثماري في منطقة الرياض من خلال ورش العمل واللقاءات المتخصصة، والتي تُعرف بمجتمع الأعمال بالفرص الاستثمارية المتاحة للإستفادة منها، وتحت على المشاركة في تحديد مجالات الاستثمار الجديدة وتحري الفرص الإستثمارية المجدية، كما تقوم الغرفة في هذا الصدد بإعداد الدراسات والبحوث وتقديم المشورة حول المسائل الاقتصادية، ودراسة إيجابيات وسلبيات الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة وتقديم الإقتراحات البديلة، وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال والمناخ الإستثماري في المنطقة بما يتواءم مع تطلعات رؤية المملكة 2030م، ويحقق المساهمة المرجوة في تطوير إقتصاد ومجتمع منطقة الرياض ، وبالتالي جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية وإحتضانها .

أ. دور مراكز وإدارات الغرفة الأخرى

تساهم إدارات ومراكز الغرفة لاسيما مركز البحوث والمعلومات من خلال اللجان القطاعية، واللجان المتخصصة في مجال الإستثمار الممثلة لمجتمع أصحاب الأعمال في منطقة الرياض؛ بدور فاعل في خدمة قطاع الأعمال (رجال وسيدات الأعمال)، وفي دعم وتحفيز المناخ الإستثماري في منطقة الرياض، وتوفير الخدمات الفنية، والتسويقية، والتدريبية، والإستشارية والبحثية والمعلوماتية وغيرها. حيث تقدم المعلومات ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي. وتقوم أيضا بإرشاد رجال الأعمال والمستثمرين نحو الفرص الإستثمارية المختلفة، وتبذل كل جهد ممكن نحو تذليل المعوقات التي تواجه المستثمر المحلي والأجنبي.

ب. إستقبال غرفة الرياض للوفود التجارية

تساهم في ربط المنشآت المحلية بالأجنبية لجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وخلق مزيد من التعاون بين مجتمع الأعمال السعودي والشركات والمؤسسات الأجنبية ، بالإضافة إلى إيجاد قنوات مستمرة مع السفارات الأجنبية والملحقيات التجارية بالمملكة ، وتوسيع الفرص الاستثمارية داخل وخارج المملكة .

ج. دور منتدى الرياض الاقتصادي

يعد منتدى الرياض الاقتصادي الواجهة الفكرية المؤسسية للغرفة ولمجتمع الأعمال بمنطقة الرياض وأحد أذرعها المهمة لتطوير البيئة الاقتصادية في المملكة بشكل عام وفي منطقة الرياض على وجه الخصوص لجعل القدرة التنافسية الكلية للاقتصاد السعودي مواكبة للمتغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، كما يرتبط هذا الكيان الفكري إداريا بغرفة الرياض من خلال مجلس للأمناء الذي يضم عددا من أعضاء مجلس إدارة الغرفة وآخرين من خارجها. ويسعى المنتدى إلى أن يكون مركزا فكريا استراتيجيا وإقليميا لمناقشة القضايا الاقتصادية الوطنية من خلال أسلوب علمي وعملي يقوم على مبدأ العصف الذهني من أجل المساهمة في إيجاد تنمية اقتصادية مستدامة. ويعتبر المنتدى أداة فعالة لتطوير الاقتصاد الوطني وإعداده لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية عبر جمع أصحاب القرار مع رجال الأعمال من القطاع الخاص لتشخيص واقتراح الخطوات الضرورية لإزالة المعوقات التي تواجه الاقتصاد الوطني واقتراح الحلول اللازمة.

أولاً: الآثار الإيجابية لجهود تنويع الاقتصاد المحلي على بيئة الإستثمار في المملكة

ظهر مؤخرًا بشكل جلي تأثير جهود التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق المملكة العربية السعودية لمستهدفات رؤية 2030 ، وزادت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي للربع الثاني على التوالي من عام 2021م لتصل إلى % 60 ، في حين استمرت مساهمة القطاع النفطي في الإنخفاض ، وذلك على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهت إقتصادات العالم بلا إستثناء.

كما ظهر هذا التأثير الإيجابي على المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تم تنفيذها في المملكة. ففي الربع الأول من عام 2021م سجل عدد تراخيص الاستثمار الأجنبي الجديدة التي منحتها وزارة الاستثمار السعودية رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 478 ترخيصًا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة % 36.2 مقارنة بالربع السابق من عام 2020م، ويعد الربع الأول من عام 2021م هو رابع ربع على التوالي يشهد إرتفاعاً في عدد المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة.

كما يظهر الجدول رقم (1) أهم النتائج فيما يتعلق بمساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول والثاني من عام 2021م ، حيث يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. بلغ النصيب المئوي لمساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابتة) ما يقارب % 59 خلال عام 2020م ، بعد ما كانت في عام 2019م % 58
2. إرتفع معدل مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام 2021م بمعدل % 4 مقارنة بالربع السابق من العام 2021م

3. شهد القطاع غير النفطي بالمملكة نموًا إيجابيًا على أساس سنوي للمرة الأولى منذ بداية الجائحة (كوفيد- 19)، حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة % 2.9 في الربع الأول من عام 2021م ونموًا بنسبة % 8.4 في الربع الثاني من نفس العام، وهو ما ساعد على تعويض التراجع الحاد في الأنشطة النفطية خلال فترة الجائحة (كوفيد- 19) في عام 2020م.

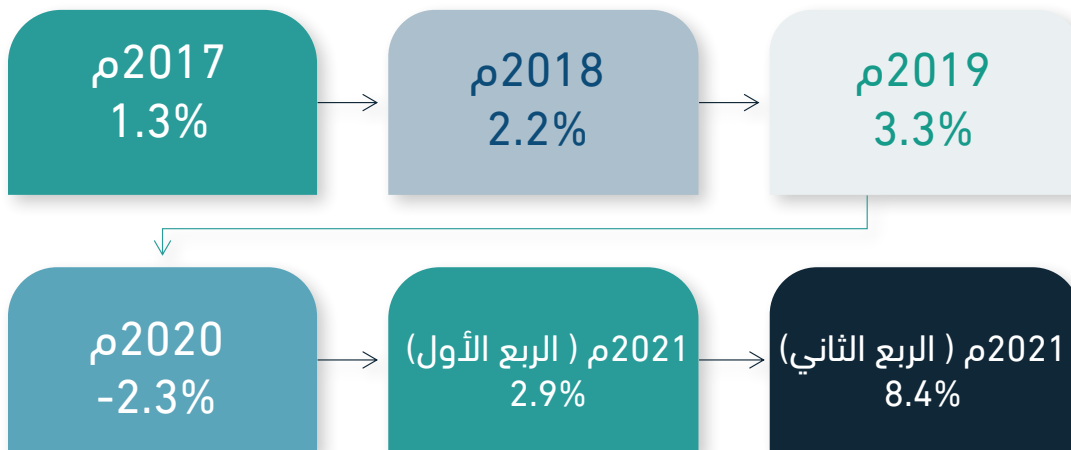
4. ساهم في تنويع الاقتصاد السعودي غير النفطي مجموعة من الأنشطة والقطاعات الرئيسية، أبرزها قطاع التعدين والتجوير، وقطاع الصناعة، وقطاع التجارة، والمال والتأمين، وخدمات التشييد والبناء، والنقل، والخدمات الحكومية الأخرى.

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة (2010=100) القيمة (ملايين الريالات السعودية)

الربع الثاني 2021م	الربع الأول 2021م	2020م	2019م	القطاع التنظيمي	
238,361	232,432	1,023,238	1,096,170	القطاع النفطي	1
366,530	398,456	1,491,735	1,527,304	القطاع الغير النفطي	2
261,457	279,737	1,040,406	1,073,744	أ) القطاع الخاص	
105,073	118,719	451,330	453,561	ب) القطاع الحكومي	
604,891	630,887	2,514,973	2,623,474	الناتج المحلي الإجمالي ما عدا رسوم الاستيراد	3
3,900	3,705	16,432	16,338	رسوم الاستيراد	
608,791	634,593	2,531,405	2,639,811	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	

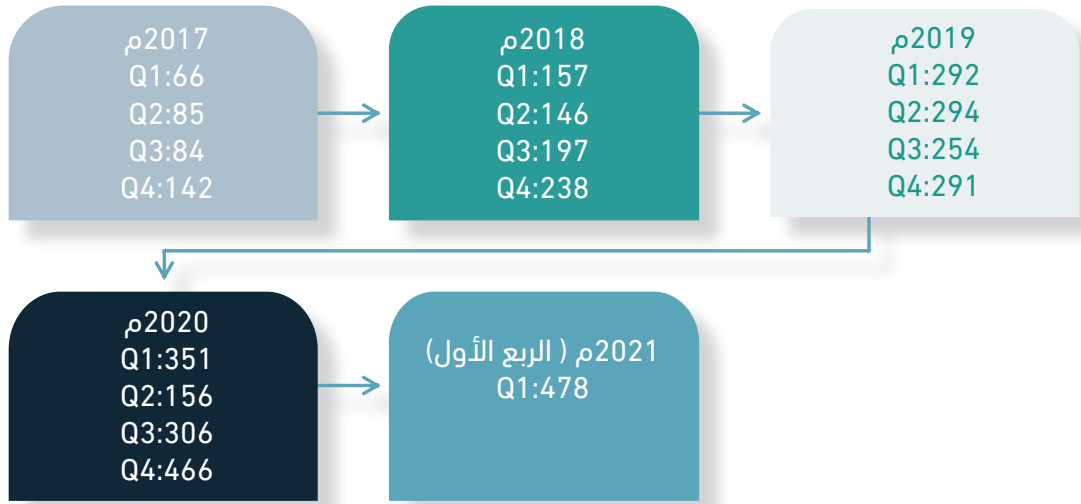
الشكل البياني رقم (2)

معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي للمملكة (بالأسعار الثابتة)



الشكل البياني رقم (3)

عدد التراخيص الجديدة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة



المصدر: وزارة الإستثمار

يلاحظ من الشكل البياني رقم (2) والشكل البياني رقم (3) تأثير التراخيص الإستثمارية الأجنبية بالزيادة تبعا لإرتفاع حصة مساهمة القطاع غير النفطي بالناتج المحلي، وذلك بشكل طردي حيث ارتفعت عدد المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة بالمملكة العربية السعودية من (66) ترخيصاً جديداً في الربع الأول من عام 2017م إلى (478) ترخيصاً جديداً في الربع الأول من عام 2021م

ثانياً: الإحتياطي من النقد الأجنبي في المملكة العربية السعودية

سجل احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي السعودي انخفاضاً بنسبة % 1.8 على أساس سنوي في أبريل عام 2021م ليصل إلى 440,7 مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من هذا الإنخفاض إلا أنه يظل عند مستوى أدنى من مستوياته ما قبل جائحة كورونا (كوفيد- 19)، وذلك في إطار جهود الدولة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في مواجهة جائحة كوفيد 19.

والجدير بالذكر أن المملكة احتفظت بمكانتها الرائدة في مستوى الاحتياطي الأجنبي بين دول مجموعة العشرين في أبريل 2021م، حيث احتلت المركز السادس في قائمة أعلى الاحتياطات الأجنبية.

الجدول رقم (2)

احتياطات النقد الأجنبي في دول مجموعة العشرين (أبريل 2021م، مليار دولار أمريكي)

الترتيب وفق الإحتياطي من النقد الأجنبي	مجموعة العشرين (G20)	القيمة (مليار دولار أمريكي)
الأول	الصين	4,032
الثاني	اليابان	1,421
الثالث	روسيا	590
الرابع	الهند	590
الخامس	كوريا الجنوبية	452
السادس	المملكة العربية السعودية	441
السابع	البرازيل	351
الثامن	ألمانيا	255
التاسع	فرنسا	222
العاشر	إيطاليا	210
الحادي عشر	المملكة المتحدة	202
الثاني عشر	المكسيك	202
الثالث عشر	الولايات المتحدة الأمريكية	141
الرابع عشر	إندونيسيا	139
الخامس عشر	تركيا	88
السادس عشر	كندا	84
السابع عشر	جنوب أفريقيا	53
الثامن عشر	أستراليا	48
التاسع عشر	الأرجنتين	40

المصدر: تقرير مستجدات الإستثمار (إستثمر في السعودية)، ربيع 2021م وزارة الإستثمار*
الأرقام مقربة إلى أقرب رقم صحيح

الشكل البياني رقم (3)

الإحتياطي من النقد الأجنبي في المملكة العربية السعودية خلال عامي (2020م- 2021م)



ثالثاً: الإستثمار المحلي والأجنبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة ضمن منظومة تنويع الاقتصاد

تعتبر مبادرة صندوق الاستثمار الجريء الحكومي التي أطلقتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" إحدى حدى مبادرات تحفيز القطاع الخاص، وقد تأسست الشركة السعودية للاستثمار الجريء في أواخر عام 2018 م كشركة سعودية حكومية برأس مال 2.8 مليار ريال سعودي لتنفيذ هذه المبادرة، والتي تعتبر أحد أهم الوسائل لدعم النمو الاقتصادي ودعم نمو القطاع الخاص لزيادة حصة مساهمته في الناتج المحلي وتهدف المبادرة إلى تحفيز الإستثمار في المراحل الأولية والمبكرة ومراحل النمو المختلفة في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانية النمو السريع والكبير، مع تقديم حلول تمويلية.

1. زيادة حجم المبالغ المستثمرة في الشركات الناشئة بنسبة % 55 في عام 2020م لتصل إلى 570 مليون ريال سعودي مقارنة بعام 2019م 368 مليون ريال سعودي. (9)

المصدر : تقرير الأثر على منظومة الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية ، يناير 2021م

2. زيادة عدد صفقات الاستثمار الجريء بنسبة % 35 في عام 2020م لتصل إلى عدد (88) صفقة مقارنة بعام 2019م 65 صفقة.

3. نمو قيم الإستثمار الجريء في المنشآت الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة منذ تدشين المبادرة عام 2018م بمعدل % 124.

4. نظراً للزيادة المطردة في قيمة الاستثمار الجريء وعدد الصفقات، صعد ترتيب المملكة العربية السعودية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي قيمة التمويل وعدد الصفقات، لتحل في المرتبة الثالثة لكليهما في عام 2020 .

5. بلغ عدد الشركات الناشئة المستفيدة من هذه المبادرة على مستوى المملكة حتى نهاية عام 2020م 63 شركة ناشئة.

ويعد تمويل الشركات الناشئة دعامة أساسية لاستراتيجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق رؤية 2030 ، ويسهم بشأن كبير في تنويع الاقتصاد ، وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة.

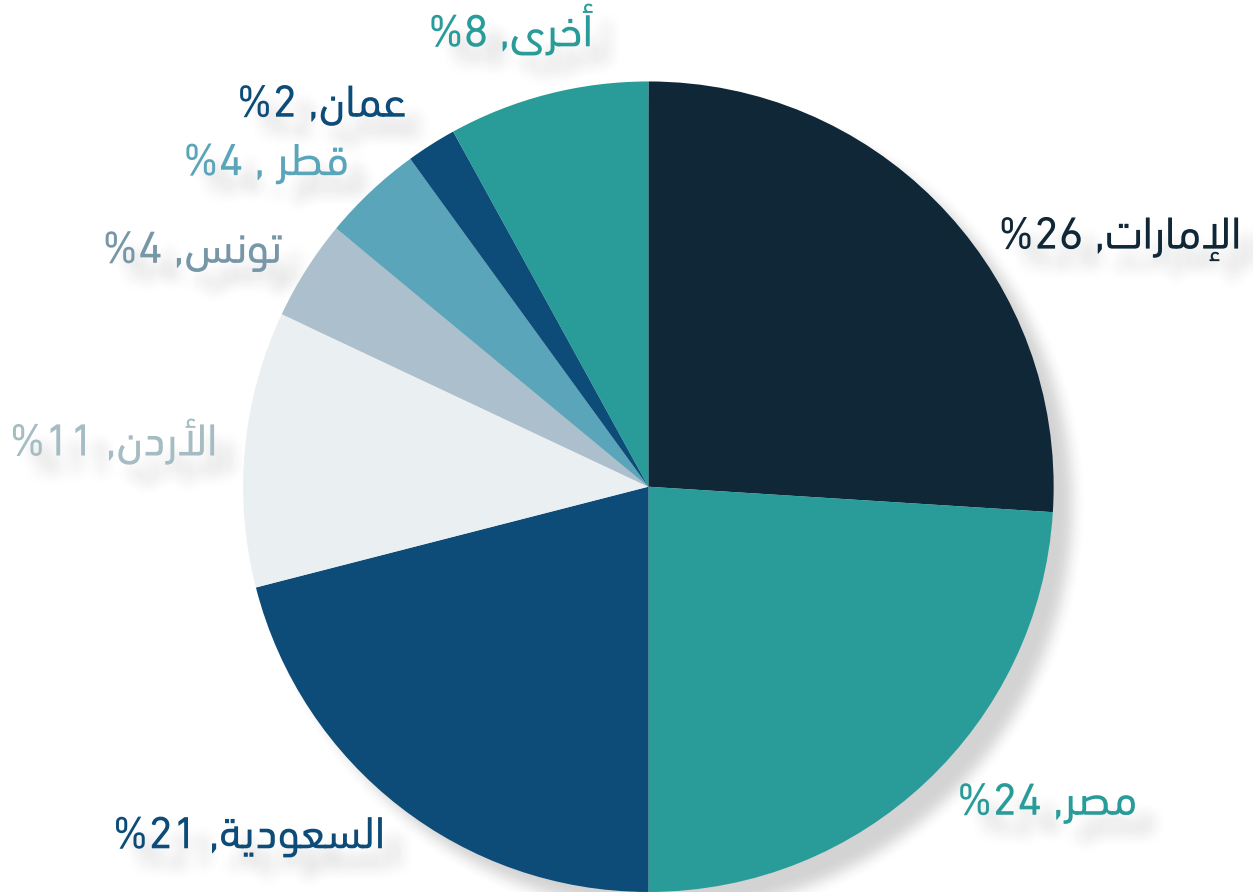
الإستثمار في الشركات الناشئة بالمملكة مقارنة بأداء دول منطقة الشرق الأوسط (حسب عدد الصفقات)

استحوذت شركات ناشئة تتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها على صفقة واحدة من بين كل خمس صفقات مسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما زادت الشركات الناشئة التي تتخذ من السعودية مقراً لها حصتها من إجمالي عدد الصفقات المنفذة في المنطقة بمقدار نقطتين مئويتين، لتأتي السعودية في الترتيب الثالث وبفارق بسيط بعد الإمارات ومصر.

شكل بياني رقم (4):

أعلى دول منطقة الشرق الأوسط العربية من حيث عدد الصفقات في النصف الأول من عام 2021م

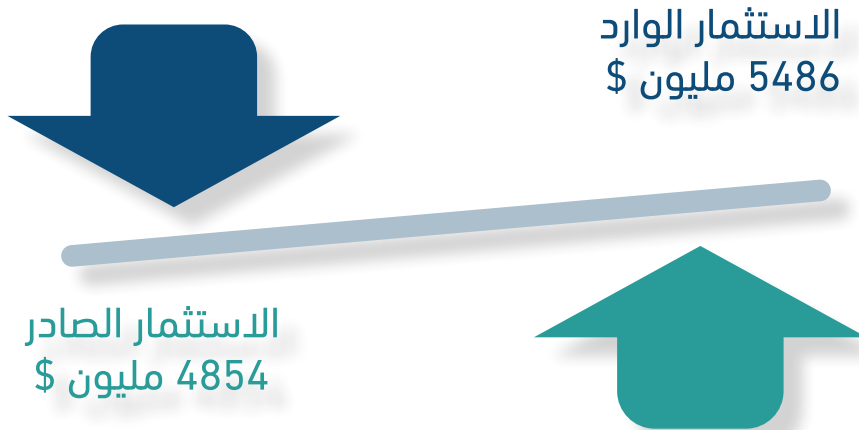
عدد الصفقات في الشركات الناشئة الجديدة في النصف الأول من عام 2021م



اتجاهات التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة بالمملكة

تشير البيانات في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن المملكة استقبلت عام 2020م نحو 5,5 مليار دولار أمريكي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل زيادة عن عام 2019م بلغ % 20 ، في حين بلغت مجموع قيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المملكة لنفس العام نحو 4,8 مليار دولار أمريكي بمعدل إنخفاض عن العام 2019م بلغ % 64 - ، وهذا يُفسر بمدى التحسن الكبير لحجم التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة إلى المملكة وجاذبية بيئة الإستثمار في الاقتصاد السعودي وسرعة تعافيه بعد جائحة كورونا (كوفيد- 19) بالإضافة إلى إستجابته للعديد من الإصلاحات والتنظيمات والتسهيلات في ظل تطلعات رؤية 2030 على الرغم من الظروف والتحديات العالمية المتسارعة والتي تأثرت منها دول العالم أجمع بدون إستثناء.

شكل رقم (5): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى المملكة عام 2020م



1- تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة (الداخلية والخارجية) للمملكة مقارنة بمجموعة دول غرب آسيا عام 2020م

إستناداً على تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد احتلت المملكة المرتبة الثالثة بالنسبة للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة ، بينما جاءت في المرتبة الثانية بالنسبة للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة ، وذلك مقارنة مع دول غرب آسيا عام 2020م ، ووفق ما تقدمه البيانات الواردة بالجدول رقم (3) الذي يوضح خصائص هذه التدفقات وأهمها ما يلي:

1. حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول المستقبلية للتدفقات الإستثمارية الأجنبية (الواردة للدولة)، حيث يقدر الوزن النسبي لها بحوالي % 54 من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2020م بمنطقة دول غرب آسيا .

2. يليها في ذلك التدفقات الواردة لدولة تركيا، والتي تمثل نحو % 21.5 من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول غرب آسيا عام 2020م.
3. حازت المملكة العربية السعودية على المرتبة الثالثة بين الدول المستقبلة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2020م، حيث يقدر الوزن النسبي لها بحوالي % 15 من إجمالي تلك التدفقات الإستثمارية بمنطقة دول غرب آسيا.
4. كما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة بمنطقة دول غرب آسيا من حيث تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة (الخارجة من الدولة) بأوزان نسبية تقدر بـ % 14 للمملكة، و % 56.5 للإمارات.

جدول رقم (3)

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الواردة والصادرة) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2020م مرتبة وفق التدفقات الإستثمارية الواردة (الداخلية)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	قيم إستثمارات أجنبية واردة (داخلية)	% (حصة الدولة من مجموعة دول غرب آسيا)	قيم إستثمارات أجنبية صادرة (خارجة)	% (حصة الدولة من مجموعة دول غرب آسيا)
الإمارات	19,884	54 %	18,937	56.5 %
تركيا	7,880	21.5 %	3,240	10 %
السعودية	5,486	15 %	4,854	14 %
عمان	4,093	11 %	1,255	4 %
لبنان	3,067	8 %	28	0.08 %
البحرين	1,007	3 %	205-	0.6- %
بقية دول غرب آسيا	- 4,870	12.5- %	5,394	16 %
إجمالي دول غرب آسيا	36,547	100 %	33,503	100%

المصدر : UNCTAD, World Investment Report ,2020 . (-) القيمة بالسالب (إنخفاض) .

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الواردة والصادرة) للمملكة عام 2020م

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

العالم	إستثمارات أجنبية واردة	معدل التغير (%)	إستثمارات أجنبية صادرة	معدل التغير (%)
2018م	4,247		19,252	
2019م	4,563	7 %	13,547	30- %
2020م	5,486	20 %	4,854	64- %

المصدر: UNCTAD, World Investment Report ,2020

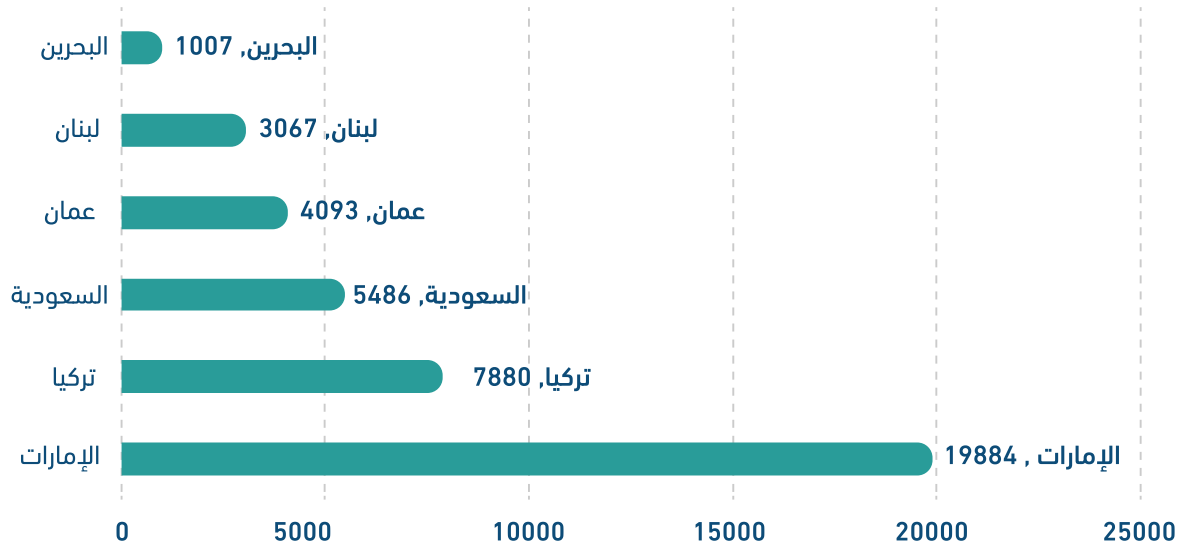
وفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» (UNCTAD) ، قفز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من 5.321 مليارات ريال في عام 2017 م إلى 15.926 مليار ريال في عام 2018 م، وإلى 17.1 مليار ريال في عام 2019 م، وإلى 17.625 مليار ريال في عام 2020م ويتناول الجدول رقم (4) إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية والصادرة منها خلال الفترة 2018م - 2020م، حيث تشير البيانات إلى زيادة وتحسن التدفقات الإستثمارية الواردة للمملكة خلال تلك الفترة ، وبمعدلات إرتفاع تقدر بحوالي % 7 عام 2019م ، وبنحو % 20 عام 2020م ، وقد يعزى هذا التحسن الملحوظ في عام 2020م فيما يتعلق بالتدفقات الواردة للمملكة إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- جهود الدولة في تنويع الاقتصاد وزيادة حصة مشاركة القطاع غير النفطي.
 - تبني المملكة للعديد من الإصلاحات الاقتصادية ضمن تحقيق رؤيتها الطموحة 2030 وذلك بقصد تعزيز جاذبية بيئة الإستثمار المحلي والأجنبي لديها، وبما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة في السنوات القادمة بمشيئة الله تعالى.
 - توفير إجراءات وسياسات مالية قوية ومرنة لحماية الاقتصاد في مواجهة الأزمات
- وبالنسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة الصادرة (الخارجة) من المملكة خلال فترة المقارنة؛ فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (4) توضح إنخفاض معدلاتها بـ % 30 عام 2019م ، و % 64 خلال عام 2020م .

والشكل البياني رقم (6) يوضح مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول غرب آسيا في عام 2020م لتدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة.

شكل بياني رقم (6) تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة للمملكة بين دول غرب آسيا في عام 2020م

(بالمليون دولار أمريكي)

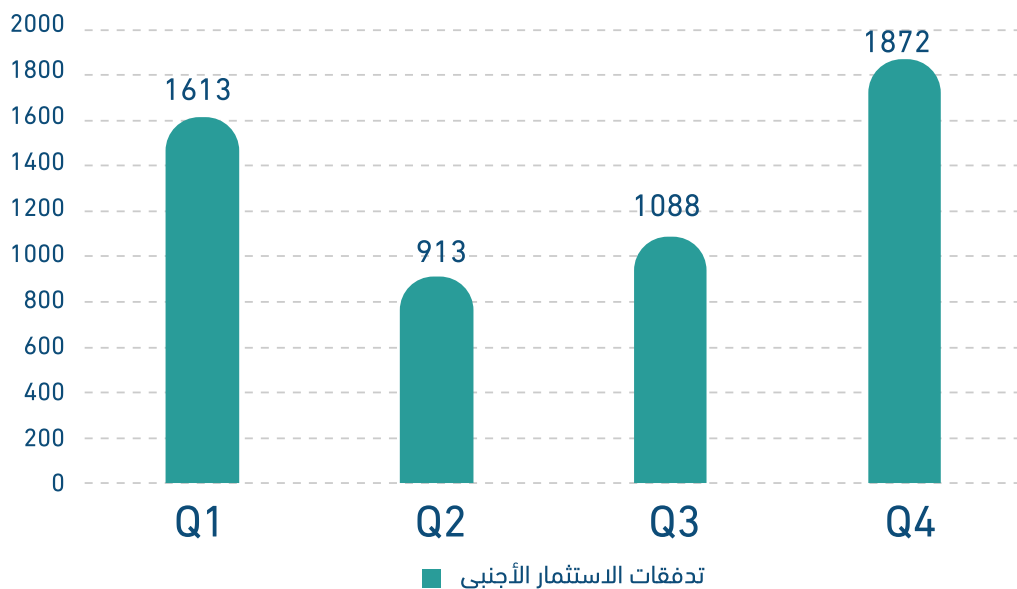


المصدر : جدول رقم (3)

الخلاصة:

التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة ترتفع في عام 2020م على الرغم من تحديات جائحة كورونا (كوفيد- 19)، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة 5.5 مليار دولار في عام 2020م، وشهد الربع الأخير من عام 2020م الزيادة الأكبر منذ نهاية عام 2016م حيث سجلت التدفقات 1.9 مليار دولار.

شكل بياني رقم (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى المملكة خلال عام 2020م (القيمة بالمليون دولار أمريكي)



تدفقات الاستثمار الأجنبي

المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة بالمملكة العربية السعودية

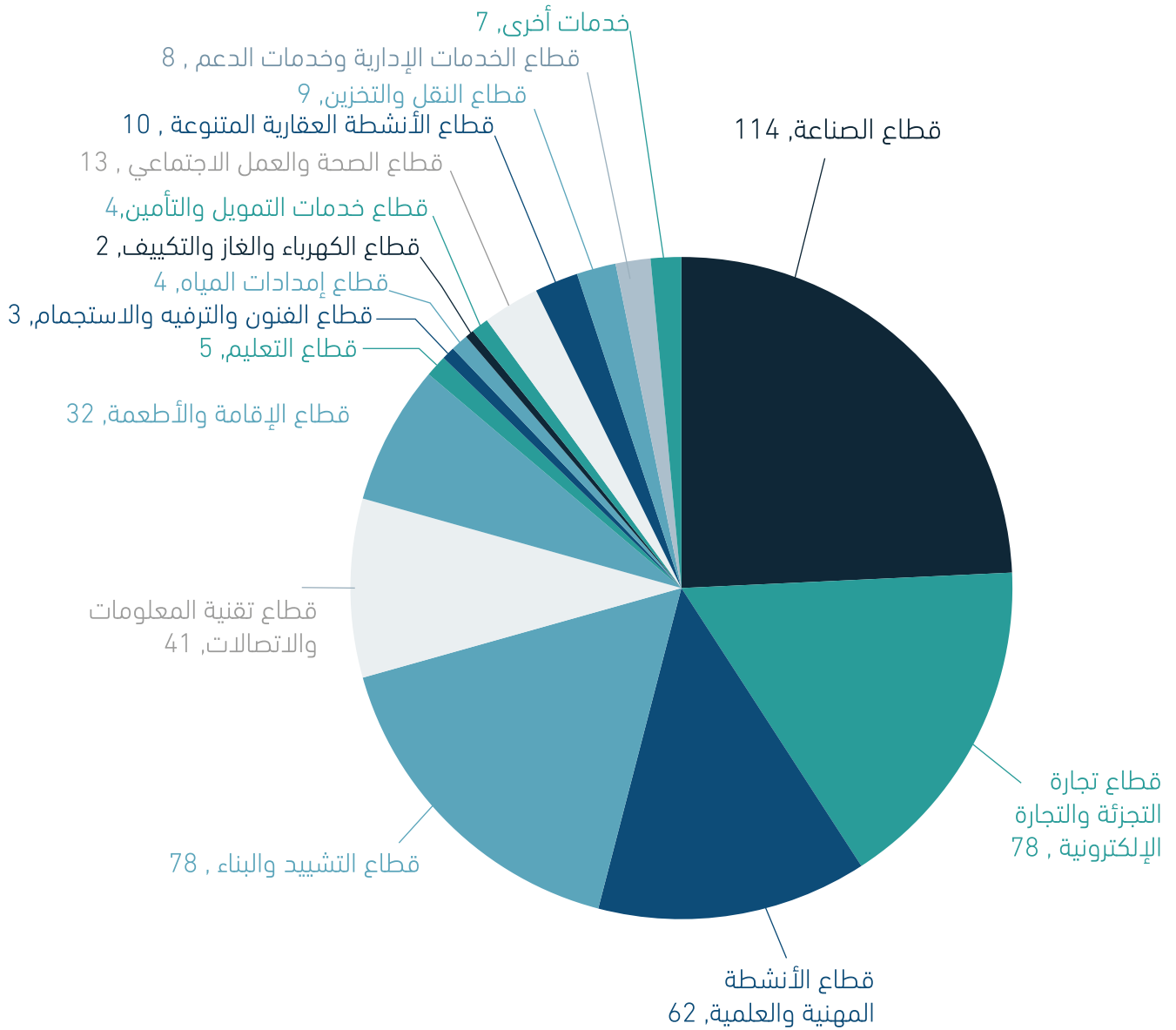
على الرغم من الأضرار الجسيمة التي خلفتها جائحة كورونا (كوفيد- 19) التي اجتاحت العالم بلا إستثناء وأصابت الاقتصاد العالمي بأضرار جسيمة ، إلا أن الاقتصاد السعودي واجه هذه الأزمة بصلابة ولله الحمد ، وظهرت عليه آثار التعافي بسرعة كبيرة مقارنة باقتصادات دول كبرى ، ومن ذلك الأثر الملحوظ في زيادة عدد المشروعات الأجنبية الجديدة المرخصة في المملكة ، حيث واصلت نموها ليصل إجمالي عدد التراخيص الجديدة في الربع الأول من عام 2021م (478) ترخيصاً جديداً ، بزيادة سنوية قدرها % 35.2 مقارنة بنفس الربع من العام 2020م.

القطاعات الإقتصادية المستفيدة من المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة

يعد قطاع الصناعة المستفيد الأول في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة بالمملكة العربية السعودية ، حيث أستقبل (114) ترخيصاً من إجمالي التراخيص الجديدة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأول من عام 2021م ، وبمعدل % 24 ، مما يدل على إستمرار الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق التنوع الإقتصادي بالمملكة وفق تطلعات رؤية 2030م ، وجاء في المركز الثاني بعد القطاع الصناعي ؛ قطاع البناء والتشييد (القطاع العقاري) والقطاع التجاري (تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية) بـ (78) ترخيصاً لكلا القطاعين على حده ، وبمعدل % 16 من إجمالي التراخيص الجديدة للإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأول من عام 2021م ، وهذا يعكس بلا شك التوسع العمراني والحضاري الذي تشهده البلاد في شتى المجالات ، وأهمية القطاع التجاري في مساهمته بالنتائج المحلي الإجمالي والتحول نحو التجارة الإلكترونية في كثير من أنماط التجارة .

والجدير بالذكر أن القطاع المهني والعلمي حظي على المركز الثالث في إستحواذه على % 13 من إجمالي التراخيص الجديدة للإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأول من عام 2021م، وبعده 62 ترخيصاً جديداً.

يوضح الشكل البياني (8) المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة موزعة على القطاعات الإقتصادية وذلك خلال الربع الأول من عام 2021م



أبرز الجهود في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وأهم المشروعات الأجنبية الجديدة في المملكة

حققت المملكة عديدًا من الإنجازات في إطار جذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات مختلفة، حيث استطاعت جذب أكبر استثمارات التقنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفقات تجاوزت مليار و 700 مليون دولار في قطاع الحوسبة السحابية، ونتج ذلك بعد الإعلان عن الشراكة بين شركة قوقل وشركة أرامكو لاختيار المملكة مركزًا إقليميًا لعمليات الحوسبة السحابية وبناء أكبر مركز للحوسبة السحابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واختيار شركة «أوراكل» المملكة لتكون مركزًا إقليميًا لعمليات الحوسبة السحابية لخدمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى تنفيذ المملكة عددًا من التشريعات الداعمة لهذه الاستثمارات، منها: سياسة الحوسبة السحابية، والإطار التنظيمي لها.

تأسيس 10 كيانات جديدة لتعزيز البيئة التجارية والاستثمارية

1. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
2. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
3. الهيئة العامة للتجارة الخارجية.
4. الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات.
5. مجلس التجارة الإلكترونية.
6. البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري.
7. المركز الوطني للتنافسية.
8. المركز السعودي للأعمال.
9. المركز السعودي للاعتماد.
10. لجنة الإفلاس.

أبرز المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة المزمع إنشاؤها في المستقبل القريب بالمملكة العربية السعودية

يوضح الجدول رقم (5) أبرز المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة المزمع إنشاؤها خلال الفترة (2021م- 2025م) وفق الأنشطة الإقتصادية التابعة لها، وذلك بناءً على مستجدات بيانات الاستثمار الأجنبي بنهاية الربع الأول من عام 2021م

جدول رقم (5) أبرز المشروعات الإستثمارية الأجنبية الجديدة بالمملكة العربية السعودية وفق القطاعات الإقتصادية والمتوقع إنشاؤها خلال الفترة (2021م- 2025م)

القطاع الإقتصادي	إسم المشروع والشركة التابعة لها	الدولة الأجنبية المستثمرة	حجم الإستثمار	نبذة عن توجه المشروع
الطاقة	شركة إنجي الفرنسية في مجال الطاقة المتجددة وتوليد الكهرباء	فرنسا	8 مليارات دولار أمريكي	زيادة بـ 6,34 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025م
الطاقة	ماروبيني اليابانية في مجال الإستفادة من الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة	اليابان	165 مليون دولار أمريكي	البدء الفعلي لتنفيذ المشروع متوقع في عام 2023م
النقل والخدمات اللوجستية	موانئ هوتشيسون	هونج كونج- الصين	-	وقعت "موانئ هوتشيسون" في فبراير الماضي اتفاقية مع "الهيئة الملكية للجيبيل وينج" لتشغيل ميناء جازان، والذي سيشهد بدء المرحلة الأولى من العمليات التجارية في عام 2021.
الترفيه	مجموعة " وارنر ميوزيك " الأمريكية	الولايات المتحدة	200 مليون دولار أمريكي	وارنر ميوزيك تشتري حصة أقلية في روتانا ميوزيك السعودية
	الشركة المكسيكية "سينيبولس سينما" ثالث أكبر شركة لإدارة صالات العرض السينمائي في العالم	المكسيك	300 مليون دولار أمريكي	تستهدف الشركة إطلاق عدد 200 شاشة عرض جديدة بالمملكة بحلول عام 2023م
الصناعة	شركة "سانج يونج موتور" الكورية الجنوبية	كوريا الجنوبية	-	بدأت الهيئة الملكية بالجيبيل في إنشاء وتطوير البنية التحتية المطلوبة لاستقطاب ثلاث شركات عالمية لصناعة السيارات، في إطار هدفها بتقديم أول سيارة سعودية الصنع في عام 2022. وتأتي هذه الخطوة بالتنسيق مع شركة "سانج يونج موتور" الكورية الجنوبية
قطاع التجزئة	شركة أمازون العالمية لتجارة التجزئة	الولايات المتحدة	-	خطط لإضافة 11 مبنى جديدًا وخلق 1500 فرصة عمل جديدة في المملكة العربية السعودية في عام 2021.

المصدر: تقرير وزارة الاستثمار (إستثمر في السعودية)، ربيع 2021م

فرص استثمارية واعدة

يوضح الجدول رقم (6) أمثلة لأبرز الفرص الاستثمارية المعلنة بالمملكة العربية السعودية وفق القطاعات الاقتصادية بنهاية الربع الأول من عام 2021م (على سبيل المثال لا الحصر) ويمكن للمستثمر الإطلاع على تفاصيل تلك الفرص، والإطلاع على مزيد من الفرص الأخرى لقطاعات اقتصادية أخرى؛ عبر زيارة البوابة الإلكترونية لوزارة الاستثمار والتواصل معهم

جدول رقم (6) أبرز الفرص الاستثمارية بالمملكة العربية السعودية وفق القطاعات الاقتصادية بنهاية الربع الأول من عام 2021م

#	القطاع	الفرصة الاستثمارية	وصف المشروع والعائد المتوقع	قيمة الاستثمار المطلوبة
1	النقل والخدمات اللوجستية	فرصة استثمارية لبناء منطقة لوجستية متكاملة الخدمات	الفرصة عبارة عن إنشاء منطقة لوجستية عصرية توفر تسهيلات تجارية ومنطقة إيداع جمركية لحركة التجارة البحرية العالمية مما يجعل منها إحدى المنصات الرئيسية لحركة التجارة بين قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا، وستساعد المنطقة كذلك في خفض تكاليف الشحن وتحسين الإنتاجية وزيادة الموثوقية والالتزام بمواعيد الشحن. وتغطي الخمرة مساحة 2,378,085 م ² إضافة إلى مسطحات قابلة للتطوير تزيد عن 1,382,748 م ² في مرحلتها الأولى.	5.3 مليار دولار أمريكي
2	السياحة وجودة الحياة	إنشاء المدن الترفيهية	تتمثل الفرصة في بناء وتشغيل (15) مدينة ترفيهية في (13) مدينة سعودية، بهدف زيادة المراكز الترفيهية المتاحة في المدن الكبرى وإنشاء مراكز جديدة في المدن الأصغر. وتتماشى هذه الفرصة مع المبادرات الحكومية الأخيرة التي تهدف لتطوير قطاع السياحة والضيافة في المملكة، بما في ذلك إطلاق التأشيرات السياحية. وتُعد المدن الترفيهية من أكثر الوجهات المفضلة للسعوديين. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق في قطاع الترفيه السعودي إلى 58 مليار دولار بحلول عام 2030، كما يُتوقع ارتفاع العائدات الناتجة عن زيارة المدن الترفيهية من 6 ملايين دولار في عام 2019 إلى 21 مليون دولار بحلول عام 2030.	1.9 مليار دولار أمريكي

720 مليون دولار أمريكي	تتمثل هذه الفرصة في بناء وتشغيل (6) حدائق مائية في (5) مدن سعودية، وهو ما يتماشى مع رؤية 2030 التي تهدف لتحويل المملكة لوجهة ترفيهية عالمية، من خلال زيادة عدد وجودة المشروعات السياحية المتاحة للمواطنين والوافدين والسياح. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الترفيه السعودي نموًا سريعًا وهائلًا ليصل إلى 9.6 مليار دولار بحلول 2030، وذلك بمعدل سنوي إجمالي قدره % 18.3	إنشاء الحدائق المائية	السياحة وجودة الحياة	3
120 مليون دولار	تتطلب الفرصة إنشاء مصنع نحاس أصفر وأحمر بطاقة إنتاجية تبلغ 45 كيلو طن في المملكة العربية السعودية. وسينتج المصنع منتجات النحاس الأحمر والأصفر للاستخدامات غير الكهربائية في المنطقة ويبلغ الوقت المستغرق لاسترداد تكلفة الاستثمار 9.1 عام.	إنشاء مصنع النحاس الأصفر والأحمر	التعدين والتحجير	4
220 مليون دولار أمريكي	منشأة تصنيع بسعة 50 كيلو طن سنويًا لإنتاج أنابيب غير ملحومة ذات سبائك كبيرة عالية الجودة معدل العائد المتوقع % 7.7	مصنع انتاج أنابيب غير ملحومة أحجام كبيرة	الصناعة	5
58 مليون دولار أمريكي	يمكن للمستثمرين تحقيق صافي إيرادات تراكمية (من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي) بحوالي 1.7 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية و 600 مليون دولار أمريكي إضافية من باقي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2030 والحفاظ على أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك	إنشاء مقر إقليمي للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية لتلبية الطلب في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وتطوير واجهة مستخدم باللغة العربية لخدمة السوق المحلية	التجارة الإلكترونية	6
على حسب حجم المشروع	يمكن للمستثمرين توليد 595 مليون دولار أمريكي من التدفقات النقدية المتراكمة خلال 10 سنوات من خلال الاستثمار بحوالي 397 مليون دولار أمريكي على مدى 10 سنوات مع الحفاظ على هامش EBITDA بأكثر من % 49 في العام الأول من العمليات في المملكة العربية السعودية وحدها	فرصة لإعداد منصة في المملكة العربية السعودية لخدمات التنقل الشاملة التي تركز على تقديم الطعام في السوق المحلية كأولوية وتوسيع الخدمات لاحقًا في جميع أنحاء المنطقة	النقل والخدمات اللوجستية	7

<p>يختلف بحسب طبيعة المشروع</p>	<p>فرص إستثمارية جاهزة في منتجات التونة المعلبة والمستهلكة، وفرص إستثمارية في مجال الدواجن، وتربية الأحياء المائية، وتجارة الحبوب وإنشاء أكبر مركز حبوب إقليمي</p>	<p>كشفت المملكة النقب عن مشروع بقيمة 110 ملايين دولار يهدف إلى الوفاء بالطلب المستقبلي على الحبوب والمنتجات الغذائية الأساسية في المملكة في إطار خطتها الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في أغسطس 2020 م.</p>	<p>الأمن الغذائي السعودي</p>	<p>8</p>
---------------------------------	--	---	------------------------------	----------

المصدر: البوابة الإلكترونية لوزارة الإستثمار +تقرير وزارة الاستثمار (إستثمار في السعودية) ، ربيع 2021م

هذا بالإضافة إلى المشروعات الكبرى بالمملكة والتي تعتبر عنصر جذب مهم للإستثمارات الأجنبية المباشرة، مثال ذلك:

1. مشروع « ذا لاين» في نيوم
2. مشاريع سياحية متنوعة في مدينة العلا
3. منتجج « كورال بلوم» ضمن مشروع البحر الأحمر
4. مشروع القدية
5. مشروع أمالا السياحي
6. مشاريع مدينة الرياض الكبرى (حديقة الملك سلمان، الرياض آرت ، الرياض الخضراء ، المسار الرياضي)

المملكة العربية السعودية ترسخ مكانتها كوجهة تنافسية لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية

في إطار جهود المملكة لترسيخ مكانتها التنافسية كوجهة لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، وقعت (25) شركة على مذكرات تفاهم مع وزارة الإستثمار لنقل مقراتها الإقليمية إلى المملكة كما أعلنت (44) شركة عالمية في منتدى مستقبل الإستثمار بالمملكة خريف 2021م؛ نقل مقراتها الإقليمية لمدينة الرياض والإستفادة من الحوافز التشجيعية التي تقدمها المملكة للشركات الأجنبية لتنفيذ أنشطتها في السوق السعودي وبالتالي تكثيف التنويع الاقتصادي وضح سلع وخدمات وتدفقات نقدية للإقتصاد .

وتتضمن الجهود الرامية لترسيخ مكانة المملكة كمركز تنافسي للمقرات الإقليمية مجموعة من الإعفاءات والحوافز الخاصة، هذا إلى جانب تنفيذ خطة المناطق الاقتصادية الخاصة. أمثلة للعلامات التجارية العالمية التي تعتزم نقل مقراتها الإقليمية إلى المملكة (على سبيل المثال لا الحصر)



1. برايس ووترهاوس كوبرز (الاسم التجاري PwC) هي شبكة خدمات مهنية متعددة الجنسيات تتخذ من لندن، المملكة المتحدة مقراً لها. تعد برايس ووترهاوس كوبرز ثاني أكبر شركة خدمات مهنية إستشارية في العالم



2. روبرت بوش (بالإنجليزية: Robert Bosch)، تُعرف باسم بوش، وهي شركة ألمانية متعددة الجنسيات للهندسة والتكنولوجيا مقرها في غيرلينغن، ألمانيا.



3. شركة سيمنز ألمانية متعددة الجنسيات مقرها في ميونيخ، أكبر شركة صناعية في أوروبا، وتعمل في العديد من المجالات مثل الصناعة، الطاقة، الرعاية الصحية، البنية التحتية.



4. شركة أويو رومز وهي سلسلة ضيافة هندية من الفنادق والمنازل وأماكن المعيشة المؤجرة والامتياز



5. إيلي ليلي وشركاه، وهي شركة دواء أمريكية عالمية، يقع مقرها الرئيسي في إنديانابوليس بولاية إنديانا في الولايات المتحدة.



6. شركة فيليبس، وهي شركة هولندية متعددة الجنسيات تعد من أكبر شركة الإلكترونيات والتقنية في العالم



7. شركة نوفارتس الدولية هي واحدة من أكبر الشركات متعددة الجنسيات المصنعة للأدوية في العالم، يقع مقرها في بازل بسويسرا.



8. شركة ديلويت توش توهماتسو، وهي من أكبر شركات الخدمات المهنية والإستشارية في العالم. يقع مقرها الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة.



9. شركة ميدترونيك، وهي شركة أيرلندية للأجهزة الطبية.



10. شركة ماكين إنرجي عالمية رائدة في مجال صناعة الطاقة. تقوم بتطوير طول الطاقة النظيفة والمستدامة مقرها الدنمارك



11. هي شركة لخدمات التجهيد والتكنولوجيا للحكومات والبعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم. تدير الشركة المهام الإدارية وغير التقديرية المتعلقة بإصدار جواز السفر والتأشيرات وفق الحكومات المتعاملة معها.



12. هي شركة أنجلو-هولندية متعددة الجنسيات، تعتبر واحدة من أربع أكبر شركات محاسبة في العالم



13. ديدي هي شركة صينية تقدم خدمات التوصيل من خلال موقعها الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الجوّالة الذكية. يقع مقرها الرئيسي في بكين.



14. هي شركة تهوية وتنقية هواء وتحسين الهواء الصحي في المنازل؛ رائدة تعمل في 54 دولة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وآسيا وأستراليا وأفريقيا.



15. شركة تيم هورتون، وتُعرف عالمياً بـ «مقهى ومخبز تيم هورتونز» هي شركة متعددة الجنسيات في كندا، تقدم منتجات في مجال المطاعم السريعة، وتشتهر بتقديم القهوة والدونات.



16. شركة بكتل، هي أكبر شركة بناء وهندسة في الولايات المتحدة، تأسست في 1898

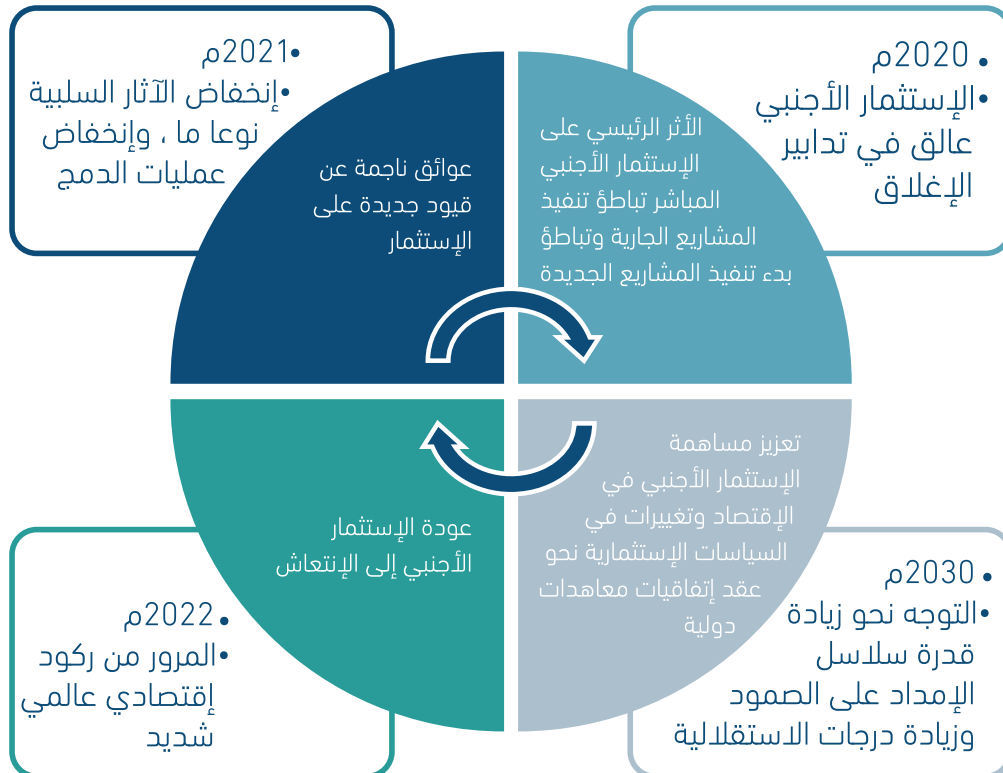
أهم الآثار الإقتصادية المتوقعة لبرنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة

1. يستحدث نحو 30 ألف وظيفة بمهارات وظيفية عالية تتواءم مع متطلبات سوق العمل.
2. يتوقع أن يسهم بإضافة نحو 67 مليار ريال إلى الاقتصاد المحلي بحلول 2030.
3. خلق فرص وظيفية وتطويرية للمواهب الوطنية تمكنها من العمل في قطاعات جديدة.
4. جلب خبرات عالمية في مجالات متنوعة وتطوير مجالات البحث والإبتكار ، مما يؤدي إلى نقل المعرفة والخبرة للمواهب الوطنية الشابة

آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر وجائحة كورونا (كوفيد- 19)

شكلت جائحة كورونا (كوفيد- 19) خلال عام 2020م صدمة كبيرة في العرض والطلب والسياسات أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أثرت بإنخفاض كبير في الإستثمار الأجنبي المباشر في شتى أنحاء العالم وبنسب تصل عند بعض الدول إلى % 40 عن قيمتها الإجمالية التي بلغت 1,54 تريليون دولار في عام 2019م ، ويتوقع الإنتعاش في عام 2021م ، وعام 2022م ، حيث يتوقع في عام 2022م أن تحدث قفزة بعودة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتجاه الأساسي الذي كان عليه قبل الجائحة

الشكل البياني رقم (9) أثر جائحة كورونا (كوفيد- 19) على الإستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهات الإستثمار في المستقبل



تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (63) (IMD دولة)

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (WCY) الصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية هو تقرير دوري يصدر بشكل سنوي ليعكس القدرة التنافسية لبلدان العالم وقد تم نشره من قبل IMD منذ عام 1989م، إلا أن المملكة انضمت للتقرير في عام 2017م، وهو يقيس أداء 63 اقتصادًا استنادًا إلى أكثر من 330 معيارًا يقيس جوانب مختلفة من القدرة التنافسية.

ويشير تقرير عام 2020م إلى أن المملكة العربية السعودية تقدمت من المرتبة 26 إلى المرتبة الـ 24، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، متقدمة بذلك مرتبتين عن العام 2019م، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا (كوفيد-19).

وجاء في التقرير أن المملكة تعد الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدمًا استثنائيًا على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي، كما صنفت بحسب مؤشرات التقرير؛ في المرتبة الثامنة من بين دول مجموعة العشرين G20، متفوقة بذلك على دول ذوات اقتصادات متقدمة في العالم مثل؛ روسيا، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا، والهند، والأرجنتين، وإندونيسيا، والمكسيك، والبرازيل، وتركيا. وأظهر التقرير تقدم المملكة في المحاور الرئيسية والمؤشرات الفرعية خلال عام 2020م، على النحو التالي:

المحاور والمؤشرات الأساسية

1. حققت المملكة المرتبة (19) عالميا في مؤشر كفاءة الأعمال، بعد ما كانت في المرتبة (25) عام 2019م.
2. حققت المملكة المرتبة (20) عالميا في مؤشر الأداء الاقتصادي العام، بعد ما كانت في المرتبة (30) عام 2019م.
3. حققت المملكة المرتبة (36) عالميا في مؤشر البنية التحتية، بعد ما كانت في المرتبة (38) عام 2019م.

المؤشرات الفرعية

1. النمو في القوى العاملة (المرتبة (1) عالميا).
2. مؤشر أسعار المستهلك، والأمن السيبراني في الشركات (المرتبة (2) عالميا).
3. مؤشر النمو في صادرات الخدمات التجارية (المرتبة (3) عالمياً).
4. مؤشر معاشات التقاعد، وسياسات البنك المركزي، وقابلية السياسات الحكومية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، والإنفاق الحكومي على التعليم (المرتبة (4) عالمياً).
5. مؤشر أسعار الوقود، واحتياطات العملات الأجنبية للفرد، وتشريعات البطالة، والإنتاجية العامة (المرتبة (6) عالمياً).
6. مؤشر إجمالي إنتاج الطاقة المحلية، وتمويل التطوير التقني (المرتبة (7) عالمياً).
7. مؤشر الإعانات الحكومية، والتماسك الاجتماعي (المرتبة (8) عالمياً).

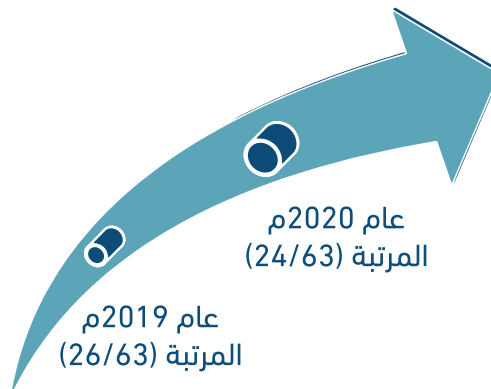
8. مؤشر تطوير وتطبيق التقنية (المرتبة (9) عالمياً).
9. مؤشر مرونة الاقتصاد، ومحفزات الاستثمار، ودعم الخدمات البنكية والمالية للأعمال (المرتبة (12) عالمياً).
10. مؤشر الإمتثال التنظيمي (القوانين المصرفية) (المرتبة (12) عالمياً).
11. مؤشر التحول الرقمي في الشركات، والبنية التحتية للطاقة (المرتبة (14) عالمياً).
12. مؤشر إجراءات بدء عمل تجاري (المرتبة (15) عالمياً).

جدول رقم (7) ترتيب المملكة في المحاور الأساسية لتقرير التنافسية العالمي 2020م. (على مستوى 63 دولة)

المؤشر	الترتيب 2020م	الترتيب 2019م	مقدار التغير
البنية التحتية	36	38	2 ▲
كفاءة الأعمال	19	25	6 ▲
الأداء الإقتصادي	20	30	10 ▲
التقييم العام (الإجمالي)	24	26	2 ▲

المصدر: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية (2020م)

مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول العالم في تنافسية الاقتصاد وفق معايير (IMD)



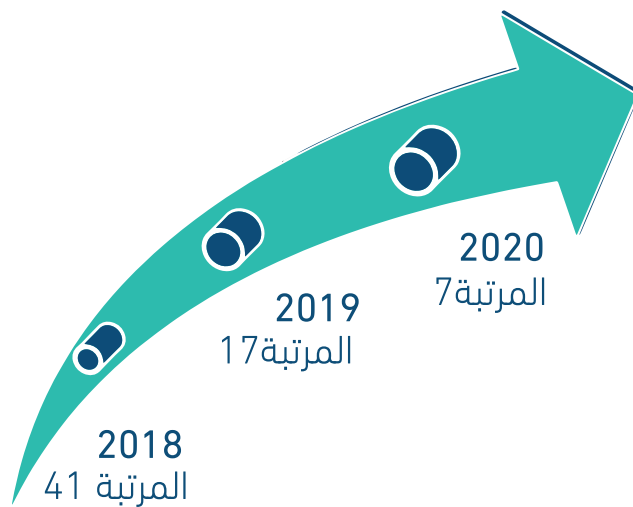
ثانياً: المملكة تحرز تقدماً في عالم ريادة الأعمال

حصلت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عالمياً في استجابة رواد أعمالها لجائحة كورونا (كوفيد- 19) والموازي لإستجابة أجهزتها التنفيذية وذلك بحسب ما ورد في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM⁽¹¹⁾.

كما شهدت المملكة تقدماً ملحوظاً في مؤشر حالة ريادة الأعمال (NECI) خلال عام 2020م لتتحقق المرتبة (7) عالمياً بعد أن كانت في المرتبة (17) عالمياً عام 2019م، والمرتبة (41) عام 2018م. ويتم جدولة درجات المؤشر بناءً على مسح خبراء تم إجراؤه في كل دولة، وإستناداً إلى المعايير التالية في مجال المنافسة الاقتصادية:

1. البيئة المالية المرتبطة بريادة الأعمال
2. السياسات الحكومية الملموسة والأولوية والدعم
3. بيروقراطية سياسات الحكومة والضرائب
4. البرامج الحكومية
5. مستوى ريادة الأعمال في التعليم الابتدائي والثانوي
6. مستوى ريادة الأعمال في التعليم المهني والمهني والكلية والجامعة
7. مستوى البحث والتطوير
8. الوصول إلى البنية التحتية المهنية والتجارية
9. ديناميات السوق الداخلية
10. أعباء السوق الداخلية
11. البنية التحتية المادية العامة والوصول إلى الخدمات
12. الأعراف الثقافية والاجتماعية ودعم المجتمع

مؤشر حالة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية وفق تقرير المرصد العالمي



المصدر: the national entrepreneurship context index (NECI) 2020

أولاً: ركائز الإستراتيجية الوطنية للإستثمار في المملكة العربية السعودية

تمثل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار أحد الممكّنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 لرفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى % 65 ، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى % 5.7، وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية من % 16 إلى % 50 من إجمالي الناتج غير النفطي، ويعتبر إطلاق صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان للاستراتيجية في عام 2021م بمثابة تعزيزاً لجهود سموه لمستقبل الاستثمار في المملكة عبر إتاحة الفرص وتنميتها بما يدعم تحسين بيئة العمل ويُعزز تنافسية المملكة في الاقتصاد العالمي.

وقد تم تصميم الإستراتيجية الوطنية للاستثمار لتكون عبارة عن حزمة إصلاحات شاملة لمنظومة الإستثمار الوطنية، يتطلب مشاركة فعالة من جميع الجهات ذات الصلة.

الهدف الرئيس للإستراتيجية الوطنية للإستثمار

زيادة الإستثمار (المحلي والأجنبي) في المملكة العربية السعودية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي تماشياً مع رؤية 2030 في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مع إسناد دور أكبر إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

الركائز الأساسية للإستراتيجية الوطنية للإستثمار

الركيزة الأولى: فرص الإستثمار، وتهدف لإطلاق إمكانات الإستثمار الكاملة في المملكة العربية السعودية، وتطوير وتسريع فرص استثمار قوية ومتنوعة في كل القطاعات الاقتصادية من خلال البرامج المستهدفة.

الركيزة الثانية: المستثمرون، وتهدف لزيادة وتوافق إسهامات مختلف المستثمرين في منظومة الاستثمار (المحليين والأجانب، والقطاعات الخاصة والعامة، والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة).

الركيزة الثالثة: التمويل، وتهدف لتنويع خيارات التمويل المتاحة للمستثمرين، من خلال تعميق أسواق رأس المال، وإدخال أدوات ومنصات تمويل جديدة.

الركيزة الرابعة: القدرة التنافسية والممكّنات المساعدة، وتهدف لتعزيز القدرة التنافسية للمملكة، بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، من خلال تبني أفضل الأنظمة واللوائح والقواعد التنظيمية المتعلقة، على سبيل المثال لا الحصر تعزيز مشاركة القطاع الخاص وزيادة الشفافية والوضوح وإمكانية التنبؤ.

ويأتي ذلك إلى جانب المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تجذب الشركات الأجنبية لتفوز بحصة من هذه المشاريع، منها «نيوم» و«البحر الأحمر» و«أمالا» و«القدية» وغيرها من المشاريع، إضافة إلى برنامج الشراكة مع القطاع الخاص «شريك» المتوقع أن يجذب مزيداً من الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتشمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار تطوير خطط تفصيلية لعدة قطاعات، منها الصناعة، والطاقة المتجددة، والنقل والخدمات اللوجيستية، والسياحة، والبنية التحتية الرقمية، والرعاية الصحية.

الإستراتيجية الوطنية للإستثمار بالمملكة والاتجاهات العالمية في مجال الإستثمار العالمي

- جاءت الإستراتيجية الوطنية للإستثمار استجابة للإتجاهات العالمية التي تؤثر في الإستثمار وتحسينها ضد التغيرات المستقبلية، والتركيز على مبدأي التنافسية والاستدامة، بالإضافة إلى مراعاة التحولات الهيكلية للتجارة والإستثمار في العالم على مدى السنوات العشر الماضية، والتي تضمنت ما يلي:
1. ظهور مزايا تنافسية جديدة، حيث أصبحت العمالة الماهرة، والتقدم التقني على سبيل المثال محركان رئيسيين للإنتاجية وجذب الإستثمار.
 2. زيادة مساهمة قطاعي الخدمات والرقمنة في الاقتصادات المتقدمة نتيجة إنتشار المنصات التقنية، والتحول إلى الاقتصاد الرقمي
 3. تأثير الإتجاهات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية فيما يفضله المستثمرون
 4. تأثير العوامل الجيوسياسية وتساعد القومية الاقتصادية على إنتقال الإستثمارات العالمية الأمر الذي سلط على أهمية مرونة سلاسل الإمداد

ثانياً: أحدث الإصلاحات في بيئة الإستثمار بالمملكة لتحسين المناخ الإستثماري

نفذت المملكة العربية السعودية عدة إصلاحات في بيئتها الإستثمارية وأطلقت عدداً من المبادرات والبرامج ومنها مبادرة شريك، وبرنامج صنع في السعودية، إضافة إلى أبرز الشركات العالمية التي أعلنت عن افتتاح مقرات إقليمية لها في المملكة

مبادرة شريك

أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة « شريك » وهي جزء من برنامج إستثماري طموح بقيمة 7.2 تريليون دولار أمريكي، وتهدف المبادرة إلى تقديم دعم الإستثمار في الأصول على مدى السنوات العشر القادمة، كما يهدف برنامج « شريك » لتحفيز وبناء قطاع خاص ديناميكي ونشط، ولتحفيز إستثمارات القطاع الخاص تماشياً مع رؤية المملكة 2030

ووفقاً لأهداف رؤية 2030 ، فإنه من المتوقع ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى % 65 ، كما يُتوقع أن تخلق « شريك » مئات الآلاف من فرص العمل الإضافية من خلال الإستثمارات الجديدة.

برنامج صنع في السعودية

في إطار جهود المملكة لتنويع إقتصادها القومي، والتحول إلى قوة صناعية رائدة في المنطقة، والحد من الإعتماد على النفط؛ أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج « صنع في السعودية»، حيث يعد البرنامج جزءاً من الخطة الوطنية الشاملة لتعزيز مرونة القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويهدف لتحقيق ما يلي:

1. دعم المنتجات والخدمات الوطنية على المستوى المحلي والعالمى.
2. توجيه القوة الشرائية نحو السلع والخدمات المحلية.
3. زيادة الصادرات الوطنية
4. تحسين ميزان المدفوعات بالمملكة
5. زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالى.

نظام الخصخصة

يعد نظام التخصيص الذي أقرته المملكة في شهر مارس من عام 2021م ؛ من أهم المبادرات لدعم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطنى ، وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، ووفقاً لرؤية 2030 تستهدف المملكة زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالى من % 40 إلى % 65 ، ويهدف نظام التخصيص الجديد إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية ، وفي تقديم الخدمات العامة بجودة عالية للمواطنين والمقيمين ، وذلك من خلال دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخصخصة أصول القطاع العام (عدد 16) قطاع مستهدف للتخصيص).

ووفقاً لبيانات ومعلومات المركز الوطنى للتخصيص، تتمثل الأهداف الرئيسية لقانون نظام التخصيص بالمملكة فى الآتى:

1. خفض الموازنة الرأسمالية للحكومة.
 2. تحقيق التوازن فى توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص.
 3. زيادة مستوى الشفافية.
 4. ضمان عدالة ونزاهة إجراءات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
 5. حماية حقوق الشركاء من القطاع الخاص
- ومن المتوقع أن يسهم نظام التخصيص فى تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال المساهمة فى تحسين كفاءة الإنفاق، ودعم جهود التنويع الاقتصادى، وتعزيزى التنمية المستدامة، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد.

ثالثاً: أهداف وحوافز رؤية المملكة 2030 لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها 2030 لرفع قيم ناتجها المحلى الإجمالى، وتنويع مصادر الدخل. إذ أطلقت المملكة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف خلق فرص وظيفية مميزة وبدء الاستفادة من الأصول الاستراتيجية الرئيسية فى المملكة ودفع عجلة النمو الاقتصادى نحو التنوع. ومن ذلك توفير وتطوير الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلى وجذب الأجنبى من خلال تقديم برامج مساعدة ومحفزة للمستثمرين.

أهداف رؤية المملكة 2030م فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمحور أحد أهم أهداف رؤية 2030 حول إقتصاد مُزدهر متنوع عن طريق رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (3.8%) إلى المعدل العالمي (5.7%)

جدول رقم (8)

منجزات رؤية المملكة 2030م بنهاية عام 2020م فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

النشاط الإقتصادي	المنجز في عام 2020م	ما قبل رؤية المملكة 2030
الإيرادات غير النفطية	369 مليار ريال	166 مليار ريال
نسبة الناتج المحلي غير النفطي من الناتج المحلي الإجمالي	59 %	55 %
قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية	17,625 مليار ريال	5,321 مليار ريال
تأسيس الشركات وإجراءات استخراج السجل التجاري	30 دقيقة فقط وبخطوة واحدة إلكترونياً	15 يوماً بمراجعة 8 جهات حكومية
مشاركة المرأة في القوة العاملة	33.2 %	19.4 %
الأسر المنتجة المستفيدة من الحلول التمويلية	62,865 أسرة	3000 أسرة
عدد الأبحاث العلمية المنشورة	33,588 بحثاً	15,056 بحثاً
تغطية شبكات الألياف الضوئية	3.5 ملايين منزل	1.2 مليون منزل

المصدر: تقرير إنجازات رؤية المملكة 2030 (2016م-2020م)

حواجز رؤية المملكة 2030 في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

يوضح الشكل التالي رقم (10)

أهم أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة بجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية



تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 إلى 5 عالمياً وتحقيق الريادة إقليمياً.



رفع نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%



الانتقال بالإقتصاد الوطني من المركز 25 في مؤشر التنافسية إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى تطبيق التصنيف الوطني للإنشطة الإقتصادية (ISIC4) على التراخيص الإستثمارية



خصصة خدمات حكومية معينة لتعزيز جذب المستثمر الأجنبي المباشر



إتاحة فرص إستثمارية واعدة للمستثمر المحلي والأجنبي (القدية ، الفيصلية ، نيوم .. برنامج جودة الحياة 2020.الخ)،



رفع قيمة أصول صندوق الإستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على 7 تريليون ريال سعودي .
تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الصحة والخدمات البلدية والإسكان والتمويل والطاقة وغيرها



زيادة دعم الشركات السياحية عبر برنامج دعم الثقافة والترفيه بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة لمجال الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إقتصادية مختلفة بالمملكة ومن ذلك فتح المجال مؤخرًا للمستثمر الأجنبي الإستثمار في قطاع الإستقدام

خلصت بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بأهم التحديات والسلبيات التي تواجه بيئة الإستثمار الأجنبي في المملكة إلى مجموعة من العوائق والسلبيات التي قد تضر ببيئة الإستثمار حيث أنها مازالت قائمة إلى وقتنا الحالي وبشكل نسبي، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:⁽¹²⁾

1 - تحديات متعلقة بقضايا التمويل والرسوم والضرائب ، وارتفاع كلفة القروض لتمويل المشروعات الاستثمارية، وخاصة مشروعات الشباب الصغيرة وبالغة الصغر. والتشدد في طلب الضمانات من البنوك ومؤسسات التمويل في بعض الحالات، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم بعض الجهات الحكومية كرسوم البلديات، والرسوم الجديدة على العمالة الوافدة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على كلفة المنتج، وستقلل من تنافسيته في السوق المحلي والخارجي، كما ستؤثر سلبياً على ضخ استثمارات جديدة في السوق المحلية.

2 - القضاء التجاري وضعف وسائل فض المنازعات التجارية، حيث ما يزال أسلوب التقاضي يشكل أحد أبرز العوائق الاستثمارية حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويتمثل ذلك في طول فترة إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين وخصومهم من الجهات العامة أو الخاصة.

3 - البيروقراطية: على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الإستثمار لتوحيد الجهود بأسلوب النافذة الواحدة ومراكز الخدمة الشاملة، إلا أن بيروقراطية إجراءات بعض الجهات الحكومية التي تضطر المستثمر الأجنبي أن يتعامل معها تعد إحدى السلبيات الهامة عند سؤاله عما يواجهه من عوائق.

4 - ضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية (اللوجستية) وارتفاع تكلفتها؛ إذ يواجه المستثمر الأجنبي كما المستثمر الوطني ضعف الخدمات المساندة وخدمات البنى التحتية المتمثلة بخدمات النقل والشحن والتفريغ والتعبئة وما شابه على الرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين القطاع.

5 - ضعف وعدم كفاية بعض المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودي: فصعوبة الحصول على بعض المعلومات، وتأخر صدورها، ووجود فارق زمني لصدورها من جهة أخرى؛ يعدّ عائقاً من عوائق الإستثمار الأساسية، لاسيما ذلك القادم من الدول المتطورة إحصائياً. فعلى الرغم من التطور والتحسين في الآونة الأخيرة بالمملكة فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات، إلا أنه هناك حاجة لمزيد من تلك الجهود لإتاحة البيانات والمعلومات بشكل تفصيلي ومحدث وشامل.

6 - ضعف المنشآت التسويقية: إذ لا يجد المستثمر الأجنبي منشآت تمكنه من توفير جهوده وجهازه التسويقي لتسويق منتجه أو خدمته بالشكل المطلوب، وتحظى بثقته وقناعته بإمكانية الإعتماد عليها، وقد يضطر في بعض الأحيان إلى القيام بعملية التسويق بكاملها ذاتياً، مما يعني ارتفاع تكلفة التسويق على المستثمر الأجنبي.

7 - التضخم: بالنظر إلى الدراسات السابقة التطبيقية يلاحظ أن العلاقة بين التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه إنخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد معدل التضخم في الدول المضيفة من المؤشرات

الرئيسة التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي عند إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه؛ فاعتدال واستقرار مستويات الأسعار يزيد من جاذبية الدولة لإستقبال تدفقات الإستثمار الأجنبي، بينما ارتفاع معدلات التضخم يجعل المستثمر يتردد في الدخول إلى السوق حيث أن تكاليفه الإنتاجية سوف ترتفع مما يضعف من منافسة منتجاته.⁽¹³⁾

يضاف إلى ما سبق؛ عدد من الصعوبات والعوائق الأخرى في المجالات التشريعية أو التنظيمية أو الإقتصادية التي قد تؤثر سلباً على التدفقات الإستثمارية الواردة (الداخلة) للدولة على الرغم من العمل حالياً على إصلاحها ومعالجتها عبر برامج الرؤية (2030)، نذكر منها ما يلي:⁽¹⁴⁾

- ضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.
- تداخل بعض الأنظمة والإجراءات.
- إفتقار السوق المحلي بشكل نسبي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال في بعض التخصصات.
- ضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الإقتصادي، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- صعوبة الحصول على مواقع شاغرة وملائمة بالمدن الصناعية، وإرتفاع التكاليف التشغيلية بشكل نسبي.
- وجود حالات من الاغراق للسلع في السوق يؤثر سلباً على الاستثمار، وخاصة للمشروعات المبتدئة والناشئة.
- عدم توافق مخرجات التعليم بشكل نسبي مع متطلبات سوق العمل.

13 - دراسة الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030م - غرفة الرياض - 2018م
14 - جريدة الإقتصادية العدد 9064. تاريخ 5 أغسطس 2018م نقلا عن دراسة ميدانية تتعلق بالمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي .

تناولت الدراسة في الفصول السابقة المواضيع والمضامين والإحصاءات المتاحة ذات العلاقة بتطور حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية من عدة جوانب مختلفة، وأبرز نتائج المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة، وربطها بتطلعات وأهداف الرؤية المستقبلية للمملكة 2030.

وفي ظل رؤية المملكة الطموحة 2030 تتأهب المملكة لتصبح في مصاف الدول العشر الأولى الأكثر تنافسية في العالم، وبالتالي أكثر الأسواق الجاذبة للإستثمار الإستراتيجي الأجنبي والإستثمار النوعي الذي يقوم على نقل التقنية (التكنولوجيا) والمعرفة والخبرات الإدارية والمهنية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد السعودي يستعد لبناء مرحلة إنتقالية جديدة أهم ما يميزها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية وتخلي الدولة عن إدارة وتملك الكثير من المنافع المنتجة لصالحه.

وبالرغم من الإنجازات التي حققها الاقتصاد السعودي ونجاحه في تخطي الكثير من العقبات التي واجهته ، إلا أنه لازالت أمامه بعض التحديات والمعوقات التي يسعى للتغلب عليها ؛ منها عدم إستقرار أسواق النفط العالمية ، شح المياه ، وقسوة الطبيعة ، الندرة النسبية للعمالة المدربة ، صعوبة الحصول على التقنية المتقدمة نوعا ما ، بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا في هذه الدراسة من معوقات تقف أمام المستثمر المحلي والأجنبي بالمملكة على حد سواء، الأمر الذي يستدعي حشد كافة الجهود لتخطي تلك العقبات وتذليلها والتخفيف من آثارها .

التوصيات والمقترحات

1. أهمية قيام وزارة الإستثمار برسم خارطة إستثمارية تفصيلية لمناطق ومدن المملكة الرئيسية بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.
2. تعزيز التوعية بأهمية دعم مسيرة الإصلاح المؤسسي التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030 ، وتهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي بالأساس، ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاء وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها، ودعم برنامج التخصيص، بالإضافة إلى أهمية ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية (حوكمة الأداء) وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
3. أهمية قيام وزارة المالية ووزارة الإستثمار والجهات المسؤولة عن تطبيق برامج وأهداف رؤية المملكة 2030 بمتابعة ومراجعة تحقيق تلك البرامج لأهدافها؛ وأهمها رفع كفاءة الاقتصاد السعودي وجذب تشريعاته للمستثمر الأجنبي، وخفض التكاليف التشغيلية أمامه.
4. أهمية تطوير أنظمة التقاضي التجارية، وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الإستثماري لتقليل وقت إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين.
5. أهمية تدعيم مناطق الإستثمار بالبنية التحتية المتكاملة واللوجستية، وتزويدها بجميع إحتياجات تلك المناطق من مرافق وخدمات لا تتوفر عادة في البنية التقليدية.
6. أهمية تعزيز قدرة القطاع الخاص على رفع كفاءة جهازه التسويقي لتسويق المنتجات والخدمات وبالتالي القدرة على تقديم الخدمات التسويقية المساندة لمنشآت المستثمرين الأجانب والمحليين.
7. أهمية تركيز وزارة الإستثمار السعودية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع

الجديدة (Greenfield) لأنه عادة ما يجلب التكنولوجيا والتقنية والمعرفة ويولد فرص عمل في الاقتصاد ويضيف قدرة إنتاجية جديدة ، وهذا النوع من الإستثمار هو ما تحتاجه الدول ذات الوفر الرأسمالي .

8. لا يزال أداء سوق العمل بالمملكة دون المستوى المطلوب، ويحتاج لمزيد من الجهود والإصلاحات لتطويره، ومعالجة نسب البطالة والمعوقات التي تواجهه، وتأهيل الكوادر الوطنية المدربة فنياً.

9. أهمية تطوير البرامج التعليمية العامة والعالية بالمملكة لتواكب متطلبات إحتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات المؤهلة في سبيل تأهيل كوادر بشرية وطنية ذات كفاءة عالية.

10. أهمية إعداد المزيد من الدراسات الميدانية بالمملكة لتحاكي وتلامس حالة وإحتياجات الإستثمار المحلي والأجنبي في الوقت الراهن والمستقبل، حيث أن التوصيات التي ستسفر عن نتائج هذه الدراسات تكون عادة مصبوغة بالصبغة الواقعية والعملية كونها صادرة عن صاحب الشأن نفسه والمتمثل في المستثمر المحلي والعربي والأجنبي، مما سيضيف مزيداً من الفعالية على المقومات والأدوات المقترحة لتطوير المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية.

المراجع

أولاً: الدراسات السابقة والتقارير الرسمية:

1. الهيئة العامة للإحصاء - تقارير ومؤشرات عن الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة
2. البنك المركزي السعودي _ التقرير السنوي السادس والخمسون (57) 2021م.
3. دراسة الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030م - غرفة الرياض - 2018م.
4. منتدى الرياض الاقتصادي، دراسة « تقييم الإستثمار في المملكة العربية السعودية» - 2011م.
5. تقرير الأثر على منظومة الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية، يناير 2021م
6. التقرير الاقتصادي - غرفة الرياض (مركز البحوث والمعلومات) - 2020م
7. تقرير إنجازات رؤية المملكة 2030 (2016م-2020م) - 25 أبريل 2021م - رؤية المملكة 2030
8. تقرير مستجدات الإستثمار (إستثمر في السعودية)، ربيع 2021م - وزارة الإستثمار
9. تقرير مستجدات الإستثمار (إستثمر في السعودية)، خريف 2020م- وزارة الإستثمار
10. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية (2020م)
11. تقرير الإستراتيجية الوطنية للإستثمار في المملكة العربية السعودية - أكتوبر 2021م- وزارة الاستثمار.
12. تقرير الإستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية - النصف الأول من عام 2021م - الشركة السعودية للإستثمار الجريء.

ثانياً: الصحف والجرائد المحلية:

1. جريدة الاقتصادية العدد 9064. تاريخ 5 أغسطس 2018م نقلا عن دراسة ميدانية تتعلق بالمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي.

ثالثاً: المصادر الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة للإحصاء <https://www.stats.gov.sa/ar>
2. المنصة الوطنية الموحدة (<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main>) + البوابة الإلكترونية لوزارة الإستثمار

رابعاً: المراجع الأجنبية (تقارير رسمية دورية):

1. (2020) IMD Global Competitiveness Center،م.
2. (2021) The Global Financial Centres Index 27 (م)
3. UNCTAD, World Investment Report ,2020.
4. the national entrepreneurship context index (NECI) 2020.

جففة الرياض

Riyadh Chamber

مركز الاتصال الموحد | in f s y @
9 2 0 0 4 5 6 5 | riyadhchamber